

قضية

**تلوث الحوض الأدنى لنهر الليطاني الممتد من جنوب بحيرة القرعون الى المصب في القاسمية ليس حصراً نتيجة تلوث حوضه الأعلى الواقع بين منبعه البعلبكي والبحيرة. مسح للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني أظهر ان الحوض الأدنى «مكتف ذاتياً» من التلوث لوجود مصانع ومكببات ومراهم. فضلاً عن أكثر من مليون متر مكعب من المياه المبتذلة التي تصرف في النهر مباشرة**

# الحوض الأدنى لليطاني «مكتف ذاتياً» من التلوث

أرزوي وصير الغربية (الجنوب). وأقصى المسح وجود 13 محفراً ومقبعاً ومسارة تمتد من جنوب بحيرة القرعون في البقاع الغربي وصولاً إلى الريحان والعشبية مروراً بوادي الخردلي. وهي تعدّ من أبرز مصادر التلوث، لأنها تحمّل نحو مجرى النهر المياه الحاملة للرمول والأوساخ، إذ يستهلك عمل المقالع والكسارات

عن الضرر الي تلحقه بالمتنزهاة والأراضي التي تروى من مشروع ري القاسمية. وسجلت المصلحة، في شباط الماضي، بلوغ مستوى الترسبات في النهر بسبب عمل المرامل، حوالي 60 سنتيمتراً عند ضخ المياه في الجنوب مرات عدة بسبب ترسبات الرمول في محطات المعالجة وشبكات التوزيع، فضلاً

أكثر من مليون متر مكعب من المياه المبتذلة تصرف في النهر مباشرة (هيلم الموسوي)



## المعالجة مياه الصرف الصناعي. وبين المسح أن 130 مؤسسة تنتج حوالي 65 ألف متر مكعب يومياً من الصرف الصناعي، معظمه من عصر الزيتون ومناشر الصخر. وفيما يعتبر الصرف الصناعي في الحوض الأدنى أقل خطورة من مصانع الحوض الأعلى، إلا أن الكميات العشوائية تتكفل بيت المخاطر على أنواعها. فقد أحضى المسح حوالي 111 مكعباً عشوائياً للنفائيات الصلبة (34 أقتلت أخيراً وبقي 77)، تستقبل حوالي 255 طناً يومياً من النفايات التي يتم التخلص منها بالطمر أو الحرق. وبعض هذه المكبات أقبح بجوار مجرى النهر، كما في كفرصير

## مليون متر مكعب من المياه المبتذلة تصرف سنوياً في نهر الليطاني مباشرة

أظهر أنها ليست أقل تلوثاً. مصانع ومكببات ومرامل ورغم تركّز المصانع في الحوض الأعلى، لا سيما في البقاع الأوسط وبعلبك - الهرمل، أحصى المسح وجود 239 مؤسسة صناعية في الحوض الأدنى لا تلتزم بالشروط البيئية، أسواها معاصر الزيتون (88 معصرة) ومناشر الصخر (28 منشراً) ومعامل الباطون وأحجار البناء (22 مجبلاً و26 معمل حجارة). واللافت أن هذه المؤسسات متصلة بشبكات محطات التكرير المنجزة أو تلك التي قيد الإنشاء، رغم أن هذه المحطات غير مهتأة

### حبيب معلوف

كما تتحمل السلطة والأحزاب والتيارات السياسية الممثلة في الحكومات مسؤولية سوء إدارة الموارد (الطبيعية والوطنية) وتلويث البيئة وتهديد أسس الحياة... كذلك تتحمل منظمات وخبراء وناشطو المجتمع المدني مسؤولية سوء المعارضة وقلة التنظيم وانعدام التفاهم على المبادئ والبدائل والمرافعة والمحاسبة وحسن التمثيل اثناء الاعتراض أو التفاوض.

ليس أدل على ذلك من ضعف الاعتراضات، مؤخراً، على أخطر المشاريع غير المستدامة التي يدخلها لبنان، مثل الاكتفاء بالمطالبة الشكلية بالشفافية في مشاريع التنقيب عن النفط والغاز بدل البحث في المبررات الاستراتيجية لهذا الخيار، والتركيز - في الاعتراض على مشاريع سدود المياه السطحية - على احتمالات تسببها بالزلازل بدل التأكيد بأنها تخالف قوانين الطبيعة. وطرح استخدام المياه الجوفية بدل التركيز على عدالة التوزيع وترشيد الاستخدامات وضبط الهدر والسرقة، ناهيك عن أن خلفية الاعتراضات على بعض المواقع المحددة للسدود هي على قيمة الاستثمارات وليس على مبدأ سد مجرى مياه يجب أن يستمر بالجران!

كذلك الامر بالنسبة الى الاعتراض على خيار المحارق للنفايات بدل التركيز على مبدأ تجنب المخاطر والتخفيف كاولوية حتى على الغرن. والمطالبة بالكهرباء، 24/24 بدل الاعتراض على الهدر وطرق إنتاج الطاقة غير النظيفة. والاعتراض الاستثنائي على قطاع المقالع والكسارات والرامل وشركات التزاية... وغيرها الكثير مما لم يعد يدخل في اجندات ما يسمى «المجتمع المدني». وآخر مثل مؤسف على ذلك هو سوء التنظيم وانعدام التفاهم عشية ندوة عُقدت في مكتبة مجلس النواب، مؤخراً، حول سد بسري.

### مياه الصرف

بحسب المسح، يقدر عدد السكان المقيمين في الحوض الأدنى بـ 171,942 نسمة، في مقابل 302,648 نسمة يقعون موسمياً خلال العطل. ويبلغ عدد النازحين السوريين المقيمين 52,311، إضافة الى 10,903 من المقيمين غير اللبنانيين (معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين). وتقدر نسبة استهلاك الفرد للمياه (بالربط بكميات الصرف الصحي الناتجة) بحوالي 150 ليترًا يومياً في المدن و130 ليترًا في الريف و80 ليترًا في مخيمات النزوح. وتنتيجة لنسبة الاستهلاك، يسجل الصرف الصحي في الشتاء 40,144 متراً مكعباً، ويرتفع في الصيف الى 70,193 متراً مكعباً يومياً. وعليه، تبلغ كميات الصرف السنوية حوالي 17.4 مليون متر مكعب من المياه المبتذلة. يوضع المسح، نقلاً عن مجلس الإنماء والإعمار، أن بلدات الحوض الأدنى «تستفيد جزئياً من 8 محطات تكرير فقط (صور، نينين، حاصبيا، دير ميماس) تتصل بها شبكات 32 بلدة فقط تقع ضمن الحوض، إضافة إلى 3 محطات في بصر وروطر وكفر صير تستفيد منها 4 بلدات، لكنها لا تعمل، إما بسبب الإنجاز الجزئي للمحطات أو عدم استكمال الشبكات. وفي حال شغلت المحطات السبع، فإن قدرتها الاستيعابية (حوالي 20 ألف متر مكعب يومياً) أقل بكثير من إنتاج البلدات الذي يقدر يومياً بحوالي 70 ألفاً. ووفق تقارير المجلس عن المحطات التي يشرف على إدارتها (هناك حوالي 12,7 مليون متر مكعب سنوياً تصرف إلى النهر أو البحر أو الحفر الصحية ومنها تتسرب إلى المياه الجوفية. ومن بين هذه الكميات، هناك نحو مليون متر مكعب تصرف الى نهر الليطاني مباشرة، فضلاً عن 130 ألف متر مكعب سنوياً تصرفها تجمعات النازحين السوريين نحو قناة ري القاسمية التي يقيمون في حرما.

حتى أقساط اولادنا في المدارس». الأمور «طالت القمعة التي بالتم»، يقول عياش. أما المواقف التصعيدية التي قد «تجرح» مواطنين فقراء ويعتمدون في استشفائهم على وزارة الصحة وغيرها من الجهات الضامنة، فلا تنبّ إلا عن وجع يعيше الأطباء ويمسهم في لقمة عيشهم. ما يفعله الأطباء اليوم هو إغلاء الصوت قبل أن تلعب الاستثنائية دورها في توزيع المستشفيات المفترضة، معولنين على الدعم والتضامن من نقابة أطباء بيروت. إذ يفترض أن يشارك النقيب ويمون الصايغ في المؤتمر الصحافي اليوم.

### أهال خليل

شُغلت مدينة النبطية. أخيراً، بشانعة إزالة سوق اللحم واستبداله بمرکز تجاري. السوق الذي يشكل جزءاً من «فولكلور» المدينة منذ عام 1952، يقع على عقار تملكه جمعية المقاصد الخيرية في النبطية. ويضم محال صغيرة متلاصقة تباع اللحوم والخضر والأعشاب والبهارات، فضلاً عن أخرى لتصليح الأحذية. سابقاً، أثار السوق نقاشاً لم يفض إلى نتيجة، بين بلدية النبطية والجمعيات والفعاليات الأهلية في شأن المحافظة عليه في مكانه أو نقله من وسط المدينة إلى أطرافها. مدير الهيئة الإدارية في جمعية المقاصد كمال جابر أكد أن ما يتردد عن نية لهدم السوق «ثرثرة وتنفير ناجمان عن خلافات شخصية بين مطلقها وإدارة الجمعية». ورغم أن

### علاء الحاضنة

## المعترضون على السياسات البيئية مسؤولون أيضاً

ففي وقت ليس معلوماً كيفية اختيار المشاركين من الناشطين والخبراء المعترضين في الندوة، كان من الاجدى قبل القبول بالمشاركة والتفاوض وعرض الافكار (على افتراض حسن نية الداعين)

أن تجتمع الجهات المعارضة وتحدّد المبادئ والرؤية والموقف الاولويات والمعطيات والبراهين والمطالب والتصورات والبدائل... وتقسيم العمل والتعبير عن الموقف. كل بحسب علمه وخبرته واختصاصه. من الاستراتيجيات الى الخطط والتفاصيل التقنية الى الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية...

في كل الملفات المذكورة أعلاه، خاضت الجهات غير الحكومية معاركها بالفرد، وباستثنائية ومناطقية وفردية... وبما لا يساعد في كسب ثقة المجتمع الذي تدعي تمثيله، ولا في كسب احترام الخصم في السلطة. لا بل إن البعض -

الناشط ربما - وبسبب هذا الضعف في التنظيم، قام باتفاقات جانبية وعقد تحالفات مع جهات يفترض أن لا تكون معه في الخندق نفسه، مما ساهم في ضياع الهوية والقضايا والثقة. هكذا، بات البعض، من الناشطين في المجتمع المدني، يلعبون دوراً عدة ومتناقضة ولا توحى بالثقة، بين ادعاء تمثيل المجتمع والقطاع الخاص معاً، أو الترشح على لوائح السلطة والأحزاب التقليدية في الانتخابات البلدية أو النيابية!

وهناك، اليوم، من ينشد تحالفاً استثمارياً مع شركات دولية ودول تقرر سياساتها شركات كبرى تستطيع كل شيء، وما بقي من موارد، يتسلل بقوانين يتم تحضيرها من قبل كبار المستثمرين وخبراتهم وتميرها في الحكومة والبرلمان. مع استبعاد المعترضين الجديين عن النقاشات والتشاشات المملوكة من اطراف السلطة نفسها. ولا شك في أن هؤلاء تسعدهم كثيراً معارضة سطحية وشكلية وتسوية وفردية ومتفردة.

للعبة باتت مكشوفة والخيارات باتت محدودة، في ظل ازمة حكم معطوفة على ازمة اقتصادية خطيرة، وازمة بيئية وجودية. لذلك هناك مسؤولية تاريخية على من يستشعر المخاطر على الحيز العام والموارد والبيئة وحقوق الإنسان والاجيال القادمة ويديعي تمثيل المجتمع، لتجميع القوى والاتفاق على الحد الأدنى من المبادئ والقضايا واختيار القوى الممثلة لهذه التحالفات ويجاد آلية دائمة للتشاور والتداول وصناعة الرؤية والرأي. وهذه المهمة يفترض أن تتطهر من عقدة ضرورة إيجاد تمويل أو البحث عن ممولين، مع اعادة الاعتبار الى العمل التطوعي الهادف والتمويل الذاتي.

أهمية تجميع القوى أنه مقدمة لوضع مبادئ عامة وبرنامج شامل (وبرامج مخصصة مفصلة)، وفرصة للخروج من الفرديات وضبط إمكانيات المشروع المادي والفكري، ولكي لا تصل الى نتائج مخجلة بانتهاء القضايا مع انتهاء تمويلها. كما حصل في حملات منع التدخين في الأماكن العامة التي توقفت رغم عدم احترام قانون المنع! كما أنها فرصة للخروج من التخصصية القائلة، كان تعتبر جمعية متخصصة بمكافحة حرائق الغابات مثلاً، أنها غير معنية بمكافحة تلوث شركات الاسمنت، أو أن لا يهتم من يكافح تلوث شركات معينة بمتطلبات النظام الاقتصادي... مما يستدعي التشبيك مع قوى اخرى تهتم بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية والثقافية والتربوية والنقابية...

بالتأكيد ليس الهدف من تجميع القوى المعترضة على معظم الاستثمارات الكبرى والمتوسطة هو تعطيل كل شيء، بقدر ما هو محاولة لقلب الأولويات وإعادة النظر في السياسات، والتركيز على أهداف أكثر تواضعاً وشمولاً وعدالة (بالمعنى الحقوقي الذي يشمل الاجيال القادمة وبالمعنى البيئي والمناخي والاجتماعي ايضا).

### نظير

## سوق اللحم في النبطية... باقى

خضع السوق لتغييرات عدة. في أصل إنشائه، كان خاناً مركزياً لبيع المواشي والخمير والجمال، يغد إليه الناس من حواضر جبل عامل وجزين، معتمدين على مبدأ المقايضة في البيع والشراء. اللحم مقابل الخضار والزيتون والقمح (...). تدريجاً، تحول الخان إلى تجمع لبسطات بيع اللحم بشكل رئيسي واللحوم. وكان يتعدى إلى الساحة العامة على بعد أمتار، بشكل عشوائي، قبل أن تحصره الشرطة في موقعه الحالي في الوسط التجاري للمدينة. مطلع الخمسينيات، اشترت جمعية المقاصد العقار الذي يقوم عليه التجمع وقامت بتنظيمه وإعلانه سوقاً لبيع اللحوم والخضر. في اجتياح عام 1982، قصف العدو الإسرائيلي السوق وسقط شهيدان من أهله هما علي بدر الدين وسليمان منصور. خلال ورشة ترميمه، استبدلت البسطات الخشبية بألواح من الألومنيوم. وبعد سنوات، حاولت بلدية النبطية إزالة البسطات، من دون جدوى. بعد عدوان تموز 2006، شملت ورشة الترميم، توحيد واجهات المحال وتلبس الجدران بأحجار رملية ووصف الأرضية بالبلاط واستحداث مسار لتصريف المياه العادمة وتركيب أبواب لإقفال مداخله بعد انتهاء دوام العمل. وتخضع البلدية الحالية للمحال لنظام رقابي صحي صارم يشمل إجبار الصائبين على ذبح المواشي في المسلخ المركزي للمدينة، والاستئصال على شهادات صحية. لكنه، في السنوات الأخيرة، لم يعد يحترق جمع متذوّقي اللحم من أبناء المنطقة والزوار. التغييرات الشكلية التي أخضع لها السوق التجاري في محيطه، من تحويل الطرق وتضييق الشوارع، هزّب الكثير من الزبائن من زحمة وسط المدينة الى المحال المنتشرة في الأطراف.

مطلع الخمسينيات، اشترت جمعية المقاصد العقار وحولته سوقاً لبيع اللحوم والخضر



مطلع شباط الماضي، إلا أنه جرى التاجيل مع الاستمرار بدفع هذه المستحقات مطلع الشهر الجاري»، بحسب عياش. لكنّ «خبراً غير سار جاءنا ويفيد بأن الوضع المالي الأطباء المتعاقدون مع المستشفيات بدل معاينة المرضى الذين يدخلون إليها على حساب وزارة الصحة. في الفترة الأخيرة، أفرجت وزارة المال عن مستحقات المستشفيات الحكومية لعام 2018، إلا أنها لم تفرج عن اتعاب الأطباء «التي تساوي ثلث السقف المالي». قبل عام وأربعة أشهر، تقاضى الأطباء بدل اتعابهم عن عام 2017، وكان مفترضاً أن يتقاضوا بدل عام 2018

80% من أطباء الشمال يعتمد دخلهم على مرضى الوزارة يشكلون 90% ممن يدخلون المستشفيات الحكومية، وهذا يجعل

الطبيب رهينة انتظار المستحقات التي تُدفع سنوياً، خصوصاً أن «الأطباء العاملين في الشمال لا يتقاضون كغيرهم رواتب شهرية، على أن يحصل المستشفى على نهاية العام اتعابه واتعابهم». وما يزيد الطين بلة أن «الطب العيادي محصور فقط في المراكز الكبيرة وفي المدن، وهو ما ليس متوافراً في المناطق الطرفية».

بالامتناع عن متابعة احوال المرضى في المستشفيات، باستثناء الطارئ منها، إلى حين البت بموضوع الاتعاب المستحقة عن عام 2018. وهي المستحقات التي يتقاضاها الأطباء المتعاقدون مع المستشفيات الذين يعالجون «مرضى الوزارة». لم يضع النقيب تاريخاً محدداً للتوجه نحو هذا الخيار، حتى يوم أمس، عندما «سمعنا أنه سيجري دفع هذه المستحقات جزئياً، ولبعض فقط». المعلومات التي وصلت «بالتواتر»، دفعت النقابة إلى الدعوة إلى مؤتمر صحافي عصر اليوم للإعلان عن أولى خطواتها التصعيدية

### راجاً حمياً

قبل اسبوع، لوّح نقيب أطباء الشمال، عمر عياش، بإمكانية «اللجوء إلى التصعيد التدريجي»، إذا لم تدفع وزارة الصحة «قرضاً» اتعاب الأطباء الذين يعالجون «مرضى الوزارة». لم يضع النقيب تاريخاً محدداً للتوجه نحو هذا الخيار، حتى يوم أمس، عندما «سمعنا أنه سيجري دفع هذه المستحقات جزئياً، ولبعض فقط».

المعلومات التي وصلت «بالتواتر»، دفعت النقابة إلى الدعوة إلى مؤتمر صحافي عصر اليوم للإعلان عن أولى خطواتها التصعيدية

## تقرير

# أطباء الشمال يتوقفون عن العمل: لا «رواتب» منذ 16 شهراً